عبدالعزيز الراشد يعقب على أوضاع المحاسبة القانونية بالمملكة:

تفشي ظاهرة الاتعاب الأقل في سوق المحاسبة يلقي بتبعاته على البلاد والعباد (!!).

معايير الرقابة وبرنامج المراقبة (قارب النجاة) للمحاسبين القانونيين و(صمام أمان) لمستخدمي التقارير المالية

عبد العزيز الراشد

مقومات المهنة وتطبيقها حجر الأساس في رفع مستوى ادائها

الرياض

أيضاً عن الوضع العام للمحاسبين القانونيين بالمملكة:

ممارسة مهنة المحاسبة في حالة سيئة جداً!

انعدام الثقة بالقوائم المالية للشركات قد يقود الى انهيارها

انخفاض الوعي بالمحاسبة شجع المرتزقة على التلاعب بالميزانيات

الواقع الحالي للمهنة لن يقود الى سعودة وظائف المحاسبة!

الرياض

الرياض الاقتصادي: تفتح ملف المحاسبين القانونيين بالمملكة

مرتزقة الحسابات: تزييف للواقع وسرقة في وضح النهار

العبث في القوائم المالية والمساهمة في افلاس الشركات والمؤسسات

المقال

انعدام الرقابة على اعمال المحاسبين القانونيين ميدانياً وظهور محاسبين قانونيين يحاول شغلهم من ابرز مشاكل تواجه المرتزقة

هدف برنامج مراقبة المحاسبين رفع مستوى الأداء وليس تصيد الأخطاء

الهيئة انجزت خططها فحققت الكثير، ووطدت سبل التطوير، وطلب المزيد علامة ثقة

(طريق تطوير المهنة طويل، والعقبات والمعوقات داخل المهنة وخارجها كثيرة ومتنوعة)

امتدادا لما نشرناه في الاسابيع الماضية حول اوضاع المحاسبين.. فقد طرحنا في «**الرياض** الاقتصادي» الاسئلة التالية على عدد من المحاسبين القانونيين رغبة في اتاحة الفرصة للمختصين لابداء آرائهم حول قضية مرتزقة الحسابات..

● ما هو تقويمك للوضع العام للمحاسبين القانونيين بالمملكة؟..

● ما هي الأبعاد الايجابية لالتزام المحاسبين بآداب واخلاقيات مهنة المحاسبة على اقتصاد المملكة؟

● ما هي ابرز الطرق التي يسلكها المحاسبون للتلاعب في الميزانيات؟

● كما هو معروف ان هناك فئة مرتزقة من مهنة المحاسبة في المملكة، وهم غالبا غير سعوديين ما هي اساليبهم وممارساتهم غير المهنية؟.

● ما هي مقترحاتكم لتطوير وتنظيف مهنة المحاسبة.

● على من تقع مسئولية ملاحقة المرتزقين من مهنة المحاسبة بطرق غير نظامية واخلاقية؟.

تلقينا اليوم اجابة المحاسب القانوني الاستاذ عبدالعزيز الراشد، وقد استهل الراشد اجابته على اسئلة «**الرياض** الاقتصادي» قائلا:

مهنة المحاسبة والمراجعة في الميزان

تلبية لرغبة جريدة «**الرياض**» اجيب على اسئلة طرحتها عن مهنة المحاسبة والمراجعة (المهنة)، حاولت فيما يلي الاجابة من خلال بيان العناصر الأساسية المؤثرة على فعالية اداء المهنة (المقومات)، ثم بيان موقع المواضيع محل الاسئلة منها. وبعد ذلك النظر في معايير الرقابة النوعية (معايير الرقابة) وبرنامج مراقبة جودة اداء المحاسبين القانونيين (برنامج المراقبة) على نحو محدد لصلتها المباشرة بمواضيع الاسئلة، ثم ايراد مجالات لتقييم اداء المهنة.

اولا: مقومات المهنة:

تتطلب مناقشة الموضوع بفعالية، البدء بتحديد المقومات اللازم توفرها للمهنة، لتقوم بواجبها في خدمة المجتمع على الوجه الامثل. وسيتم الاعتماد في هذا الشأن على دراسة (١) بدأت في المملكة تحت اشراف وزارة التجارة في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) حيث تم التوصل الى ان المهنة تحتاج الى تطوير متكامل وجرى اعتماد برنامج شامل طويل المدى لتطويرها على مرحلتين (٢). اولاهما (دراسة مقارنة) لمقومات المهنة في ثلاث دول هي (الولايات المتحدة الامريكية، جمهورية المانيا الاتحادية، الجمهورية التونسية) وثانيهما (تطوير واعتماد مقومات المهنة في المملكة). وانتهت الدراسة المقارنة في عام ١٤٠١هـ وشملت نتائجها (١) مقومات المهنة في تلك الدول، ونبذة عن تجاربها، وتحديد «مقومات تطوير المهنة في المملكة، واقتراح اسلوب لتطويرها. وتكون تلك المقومات مما يلي:

أ - (معايير المحاسبة المالية) التي يجب على المنشآت الالتزام بها ويجب على المحاسب القانوني التأكد من التزامها بها.

ب - (معايير المراجعة) التي على المحاسب القانوني ان يلتزم بها عند قيامه بالمراجعة.

ج - (معايير لسلوك المحاسب القانوني) تضبط نوعية سلوكه والحد الادنى لاعداده العلمي والعملي ونوعية عمله ومسئولياته تجاه الآخرين.

د - (تنظيم داخلي للمهنة) يعطيها دورا اساسيا في تحديد وتطوير مقوماتها وخبرة اعضائها والرقابة على ادائهم وزيادة جدوى خدماتهم للمجتمع (ويظهر من ذلك ان الرقابة على اداء المحاسبين القانونيين جاءت جزءا من التنظيم الداخلي للمهنة).

ثانيا: تطوير واعتماد مقومات المهنة:

تم تطوير مقومات المهنة في (المرحلة الثانية) كما تم فيها ايضا وضع متطلبات تطبيقها عمليا وشملت المقومات الواردة في (أ، ب، ج، د) السابق ذكرها اعلاه وصدرت واعتمدت رسميا على النحو التالي:

أ - صدر ما يتعلق بالمحاسبة (٢) والمراجعة (٣) بقرار معالي وزير التجارة رقم ٦٩٢ المؤرخ في ١٤٠٦/٢/٢٨هـ للاسترشاد بهما ثم صدر قرار معاليه بتحديد ما يجب الالتزام بهما منها تحت رقم (٨٥٢) المؤرخ في ١٤١٠/١٠/٧هـ.

ب - جرى رفع اجزاء من التنظيم الداخلي للمهنة (٤) الى الجهات المختصة وصدر المرسوم الملكي رقم (م/١٢) المؤرخ في ١٤١٢/٥/١٣هـ بنظام جديد للمحاسبين القانونيين (النظام) وشمل النظام جوانب هامة من اوجه تطوير التنظيم الداخلي للمهنة منها: انشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (الهيئة) وتشكيل مجلس ادارتها وتحديد مهامها ومنها الرقابة الميدانية على الاوجه القانونيين، وقصر الترخيص على السعوديين وشرط اجتياز امتحان الزمالة الذي تجريه الهيئة للترخيص بمزاولة المهنة.

ج - شكل مجلس ادارة الهيئة ست لجان دائمة ووكل الى كل لجنة اختصاص جانب من جوانب مقومات المهنة السابق ذكرها (٥). ووفر المجلس لكل لجنة ميزانية مالية واعطاها صلاحيات واسعة في التصرف فيها وفي اداء اعمالها وتتكون كل لجنة من ثمانية الى تسعة اعضاء، من رجال اعمال ومحاسبين قانونيين واساتذة في الجامعات وجهات حكومية ذات صلة وغيرهم من ذوي الاختصاص ومن بين تلك اللجان لجنة مراقبة جودة الاداء المهني (لجنة المراقبة) التي تتكون من ثمانية أعضاء اربعة منهم من أساتذة الجامعات وثلاثة محاسبين قانونيين ورجل أعمال.

ثالثا: مواضيع الاسئلة وعلاقتها بمقومات المهنة:

يوجد في كل مجال من مجالات الحياة اوجه نقص وقصور ومخالفات وان كانت على درجات متفاوتة من الخطورة والانتشار ولا يمكن ان تخلو المهنة منها ومن ذلك ما يقال من أن عدم تطبيق بعض المحاسبين القانونيين لمتطلبات النظام والمعايير المهنية يعود الى انهم يتنافسون في السوق حسب شروطه وظروفه (يعرض في السوق ما يقبل فيه) وسوق المهنة في المملكة يغلب الاتعاب الاقل ولا يربطها بالنوعية الا القليل وان هذا الاتجاه وأوجه النقص والقصور والمخالفات - اذا اصبحت ظاهرة - ستؤدي الى تدني مستوى اداء المهنة ككل. وسيكون الضرر النهائي على مستخدمي التقارير المالية المباشرين خاصة والبلاد عامة. ويعود ذلك الى أن للمهنة دورا اساسيا في التأكد من ان التقارير المالية تشمل معلومات ذات صفات نوعية محددة تبين الحقوق وتظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها، **وتمكن من الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية للبلاد، فاذا تدنى مستوى المهنة** انعكس اثره سلبيا على التقارير المالية، وحيث ان الاصل في تمكين المهنة من خدمة المجتمع هو ايجاد مقوماتها الاساسية (المقومات) السابق ذكرها في (اولا) وسبل تطويرها على نحو مستمر، فستنطلق على اوجه النقص والقصور والمخالفات (المعوقات). ولا يعتبر اعطاء كل منهما مسمى مستقلا عدم تداخلهما وتكاملهما وانما هدفه تيسير تحديد المعوقات ودراستها على نحو يمكن من معالجتها بفعالية، ويجنب من يتصدى لكليهما ما قد يؤثر سلبا على الجهود المبذولة لتطوير المقومات ومعالجة المعوقات.

ويتعذر تحديد المعوقات على نحو موضوعي مثمر، الا بوجود المقومات اولا. فمثلا - اذا قيل ان المحاسب القانوني ابدى رأيه على قوائم مالية لا تعكس واقع المنشأة دون ان يتحفظ عليها ولم يربط هذا القول بمعايير محاسبة معتمدة، او قيل ان المحاسب القانوني لم يقم بعمله كما يجب ولم تربط مخالفته بمعايير مراجعة معتمدة، او قيل انه قام بتصرف غير لائق دون ربطه بقاعدة من قواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة - يكون ما يقال عن وجود هذه المعوقات اجتهادات، تحكمها مقاييس من يواجهها، او يتصدى لها، ومن ثم تكون الاستفادة منها محدودة مهما بلغت مصداقية المجتهد. ويؤكد ذلك ان كشف المعوقات ليس هدفا في حد ذاته، وانما الهدف هو معالجتها وتحديد الجانب المرتبط بها من المقومات وتطويره باكمال النقص او القصور وتعديله بما يحد من تكرار المخالفة.

وتتكاتف جهود الجهات المسئولة عن المهنة في تطوير المقومات وتحديد المعوقات وعلاجها ويبرز دور الهيئة في هذا المجال من خلال مسئوليتها عن وضع مقومات المهنة وتطويرها بصفة العموم فهي حجر الاساس في معالجة المعوقات كما سبق ذكره، وبصفتها مسئولة على وجه الخصوص عن الرقابة الميدانية على اداء المحاسبين القانونيين حسب نص الفقرة (٦) من المادة (٩) من النظام وبالتالي يتوفر لها اهم سبل كشف المعوقات وقد اعتمدت الهيئة في هذا المجال وسيلتين:

الاولى - معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (٧) (معايير الرقابة):

تتكون معايير الرقابة من متطلبات نظامية ومهنية (فنية وادارية) يلزم توفرها في مكتب المحاسبة حتى يستطيع تنفيذ اعماله وفقا للانظمة والمعايير المهنية وقد اعتمد مجلس ادارة الهيئة معايير الرقابة بتاريخ ١٤١٥/١/٢٦هـ بعد النظر في نتائج دراسة لجنة المراقبة وتوصياتها وجرى نشرها وتعميمها على المحاسبين القانونيين وتم اعطاؤهم مهلة سنتين ليتأكدوا من توفرها لديهم او توفيرها، يتم بعدها اعتبار عدم توفرها مخالفة يعاقب عليها. وكلف المجلس لجنة المراقبة بمتابعة تقدم اخذ المكاتب بها خلال تلك الفترة ورفع تقرير له خلال شهرين من نهايتها.

الثانية - برنامج مراقبة جودة اداء المحاسبين القانونيين (٨) (برنامج المراقبة):

يتكون برنامج المراقبة من تنظيم اداري واجراءات تفصيلية تحكم عملية التأكد من ان معايير الرقابة متوفرة لدى مكتب المحاسبة ومدى التزامه باحكام النظام والمعايير والقواعد المهنية مثل معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك ويؤكد برنامج المراقبة في جميع مراحله على ان الهدف منه رفع مستوى اداء المحاسبين القانونيين وليس تصيد اخطائهم.

وينقسم برنامج المراقبة الى نوعين:

الأول: (السنوي) ويتطلب من مكتب المحاسبة تقديم معلومات وبيانات للجنة المراقبة وتقوم لجنة المراقبة بدراسة المعلومات والبيانات واتخاذ الاجراءات التي تدخل في صلاحياتها بما في ذلك المراقبة الميدانية اذا تبين لها ما يستدعي ذلك، ورفع توصياتها للمجلس وقد اعتمد المجلس برنامج المراقبة السنوي بتاريخ ١٤١٥/٥/١٣هـ بعد النظر في نتائج دراسات لجنة المراقبة وتوصياتها وجرى نشره وتعميمه على المحاسبين القانونيين ويسري مفعوله من تاريخ اعتماده.

اما النوع الثاني: (الدوري) فتقوم اللجنة من خلاله بفحص عمليات مكتب المحاسبة ميدانيا كل ثلاث سنوات على الاقل وكلما رأت ذلك ضروريا، وتقوم اللجنة حاليا حسبما نشرته الهيئة بدراسة ما سبق اعداده عنه وتطويره من خلال الاستفادة من نتائج تطبيق برنامج المراقبة (السنوي) وما يتوفر لها عن تجارب دول اخرى وما يصلها من مقترحات ذوي الاهتمام والاختصاص وسترفع توصياتها للمجلس.

رابعا: هل ستحقق معايير الرقابة وبرنامج المراقبة المعتمدين اهدافهما؟.

تعود اهمية برنامج المراقبة الى ان مقومات المهنة بما في ذلك معايير الرقابة مهما بلغت من الاكتمال والاتقان فان جدواها تعتمد على مدى الالتزام بها من قبل ذوي الصلة المباشرة بالتنفيذ مثل محاسبي المنشآت وملاكها، والمحاسبين القانونيين وذلك لان معايير الرقابة وبرنامج المراقبة الاداة الأساسية المعدة لذلك. ويتوقف تحقيقها لاهدافها على عدة أمور أهمها:

أ - فعالية الهيئة في تطبيق برنامج المراقبة:

يساعد برنامج المراقبة السنوي لجنة المراقبة على التعرف على مدى ما اذا كان المحاسب القانوني قام بعمله وفقا لمتطلبات النظام والمعايير المهنية ام لا. وذلك من خلال دراسة وتحليل المعلومات والبيانات الدورية التي يجب على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة بها ومنها ما يتعلق بعدد العمليات وساعات العمل المستخدمة لتنفيذها وعدد العاملين في المكتب وتأهيلهم. كما تستطيع لجنة المراقبة من خلال قيامها بالرقابة الميدانية التأكد من التزامهم بالانظمة والمعايير المهنية في تنفيذ اعمالهم.

وحيث ان اوراق عمل المحاسبين القانونيين يجب ان تشمل توثيقا كافيا حددته معايير المراجعة لدعم رأي المحاسب القانوني فان البرنامج سيساعد بالتبعية عند القيام بالمراقبة الميدانية على التأكد من سلامة عمل محاسب المنشأة الذي يسجل في سجلاتها ويعد قوائمها المالية. ويراعى في هذا المجال ان المسئولية النظامية عن اعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها يقع على مالكها ولا يعفيه من ذلك كون (محاسب المنشأة) قام باعدادها.

ب - تعاون مستخدمي التقارير المالية مع الهيئة:

يعتبر تعاون مستخدمي التقارير المالية مثل مالكي المنشآة والمقرضين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم، ومن اهم اسباب نجاح مراقبة الجودة، فبدون تفاعلهم ايجابيا مع الهيئة سيكون جدوى جهودها محدودة مهما بلغت ويأخذ التعاون عدة جوانب منها مثلا تأكيد مالكي المنشآت على محاسبي المنشأة وعلى محاسبيها القانونيين بالأخذ بمقومات المهنة التي تعتمدها الهيئة ووضع أسس موضوعية تمكن من اختيار المحاسبين **القانونيين الأفضل (نوعية واتعابا) مثل تقدير الاتعاب من ذي اختصاص من داخل** المنشأة او خارجها قبل ترشيح المحاسب القانوني.. وقيامهم ومستخدمي التقارير المالية والآخرين بلفت انتباه الهيئة على اوجه تطوير (المقومات) وابلاغها عن (العوائق) ولو بصفة عامة دون ربطها بالمسئول عنها.

ويجب ان يؤخذ في الحسبان ان نتائج تطبيق برنامج المراقبة (السنوي) الملموسة لن تظهر قبل انتهاء السنة الاولى من وضعه موضع التنفيذ ودراستها وقيام لجنة المراقبة بالرقابة الميدانية.

خامسا: مجالات لتقييم اداء المهنة:

يعتمد استمرار التطوير الحقيقي النافع للمهنة على ركائز منها:

زيادة عدد من يتصدى من المهتمين والمتخصصين علميا وعمليا لدراسة وضع المهنة أو الجهات المسئولة عنها وتقييمه باسلوب علمي موثق يحدد اوجه الضعف لمعالجتها واوجه القوة لاستمرار الأخذ بها، خاصة في المجالات التالية:

أ - تحديد (المعوقات) وسبل معالجتها وربطها بالمقومات وسبل تطويرها المستمر، وبيان مدى أثر صدور المقومات واعتمادها على زيادة جدوى خدمات المهنة للمجتمع.

ب - تقييم اثر ما قامت وتقوم به الهيئة (٥) من محاضرات واصدار للنشرات المتخصصة وامتحان الزمالة، والتدريب، ووضع ونشر اجراءات تنفيذ اعمالها (٩)، والاستجابة لما يردها من استفسارات عن الجوانب المهنية، وذلك على المستفيدين من خدماتها والمهتمين بها ومنسوبيها.

ج - تقييم مدى اثر اعتماد مجلس ادارة الهيئة معايير الرقابة وتطبيق برنامج المراقبة على رفع مستوى اداء منسوبي المهنة وكشف المعوقات.

د - تقييم اثر ما تقوم به جمعيات المحاسبة في الجامعات خاصة ودور العلم عامة من دراسات نظرية وبحوث علمية على تطوير المهنة وزيادة جدواها للمجتمع.

هـ - تقييم اثر ما سبق في مجموعه على فعالية اداء اللجنة المشكلة بموجب المادة (٢٨) من نظام المحاسبين القانونيين من وكيل وزارة التجارة رئيسا وعضوية مستشار قانوني واحد اعضاء مجلس ادارة الهيئة، التي اوكل اليها التحقيق في مخالفة احكامه.

وكذلك اثرها على فعالية الجهة المختصة بوزارة التجارة برفع الدعوى امام ديوان المظالم وفقا لنص المادة (٣٣) من نظام المحاسبين القانونيين.

و - واخيرا وليس آخر اثر ما سبق كله على قدرة ذوي الاهتمام على متابعة نشاط الهيئة وتقييمه باسلوب علمي موثق.

سادسا: خاتمة:

يتبين مما سبق ان حجر الاساس في تمكين المهنة من خدمة المجتمع على افضل وجه، يكمن في ايجاد مقومات المهنة وتطبيقها ثم تقييمها لمعرفة آثارها السلبية والايجابية وفي تحديد معوقات تحقيق المهنة لاهدافها وربطها بمقوماتها وفقا لاسس علمية موثقة تبين اسباب المعوقات وخطورتها وانتشارها وتورد سبل علاجها.

ويتبين ايضا ان مقومات المهنة ومتطلبات تطويرها المستمر ثم الابلاغ بها، والتأكد من تطبيقها قد تم وان كان على درجات متفاوتة من العمق والانتشار والتفصيل.

كما يتبين منه ان معايير الرقابة وبرنامج المراقبة يعتبر ان (قارب النجاة) لمن بقي من المحاسبين القانونيين مزاولا للمهنة ويمهدان عودة من تركها لاسباب مهنية كما يعتبران (صمام أمان) **لمستخدمي التقارير المالية وذلك لكونهما الاداة الأساسية للتأكد من تطبيق مقومات** المهنة وكشف معوقاتها مما يؤدي الى توفير تقارير مالية ذات صفات نوعية محددة تمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة السليمة واستغلال الموارد الاقتصادية للبلاد على الوجه الأفضل ولذلك لابد من توفير الامكانات وبذل قصارى الجهد ليأخذ المحاسبون القانونيون بمعايير الرقابة وتنفيذ برنامج المراقبة السنوي مكتبيا وميدانيا والاخذ بكل ما من شأنه زيادة فعاليتهم في نفس الوقت الاسراع في اعتماد برنامج المراقبة (الدوري) وتنفيذه وان يكون من اولويات الهيئة في المستقبل القريب.

وفي الختام يجب علينا ان نتذكر دائما ان المهنة ككل والهيئة على وجه الخصوص مازالت في مرحلة التطور وانها انجزت خططها فحققت الكثير ووطدت سبل تطوير المهنة المستمر (٥) وان طلب المزيد منها علامة ثقة بها، رغم صحة ما يذكره اصحاب مهن اخرى من ان المهنة تطورت واوجدت قواعد للاستمرار في التطوير لم تتوفر بعد لغيرها من المهن وان طريق التطوير طويل والعقبات والمعوقات داخل المهنة وخارجها كثيرة ومتنوعة ولكن توفيق الله ثم اخلاص النية، والاخلاص في القول واتقان العمل كفيل بتذليلها كلها بمشيئته.

والله الموفق..

هوامش:

١ - تقرير الدراسة المقارنة / وزارة التجارة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٢ - اهداف ومفاهيم المحاسبة المالية / اصدار وزارة التجارة (١٤٠٦هـ).

٣ - معايير المراجعة / اصدار وزارة التجارة (١٤٠٦هـ).

٤ - التنظيم الداخلي للمهنة / وزارة التجارة (١٤٠٦هـ).

٥ - التقرير السنوي للهيئة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٦ - بحوث الندوة السادسة لتطوير المهنة (١٤١٥هـ) اصدار كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود.

٧ - معايير الرقابة النوعية اصدار الهيئة (ربيع الثاني ١٤١٥هـ).

٨ - برنامج مراقبة جودة اداء المحاسبين القانونيين / اصدار الهيئة (جمادى الآخرة ١٤١٥هـ).

٩ - اللوائح واجراءات العمل / اصدار الهيئة (شوال ١٤١٤هـ).